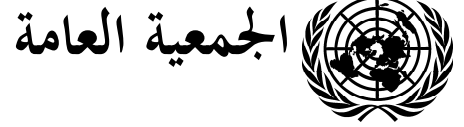


Distr.: General  
13 March 2015  
Arabic  
Original: English and Russian



## لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

توصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية  
وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي: آراء الدول الأعضاء  
في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية  
مذكّرة من الأمانة

### المحتويات

#### الصفحة

٢	.....	أولاً- مقمّمة
٢	.....	ثانياً- الردود الواردة من دولة عضو في اللجنة
٢	.....	الاتحاد الروسي



## أولاً - مقدمة

١- اتفقت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، في التقرير الخاص بدورها السابعة والخمسين، على أن تنظر، في دورتها الثامنة والخمسين، في عام ٢٠١٥، في التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، بهدف استبانة التوصيات التي يمكن تكييفها والاستفادة منها إلى أقصى مدى ممكن عملياً بغرض ضمان أمان العمليات الفضائية واستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد بوجه عام (الوثيقة A/69/20، الفقرة ٣٧٣).

٢- وفي مذكرة شفوية بتاريخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، دعا الأمين العام الدول الأعضاء في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية إلى أن تقدم آراءها بشأن طرائق الاستفادة العملية من التوصيات. وقد أعدت الأمانة هذه المذكرة على أساس ردٍّ وردها استجابةً لتلك الدعوة.

## ثانياً - الرد الوارد من دولة عضو في اللجنة

### الاتحاد الروسي

[الأصل: بالإنكليزية والروسية]

[٩ شباط/فبراير ٢٠١٥]

رسالة موجهة من الاتحاد الروسي إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بخصوص تحديد الصلات بين التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، وموضوع إعداد مبادئ توجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد<sup>(١)</sup>

١- يعتبر الاتحاد الروسي تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (الوثيقة A/68/189). بمثابة خطوة جوهرية صوب تحديد المتطلبات والدوافع والخيارات المتقاسمة على نطاق واسع دعماً لترسيخ أسباب الثقة من أجل ضمان أمن أنشطة الفضاء الخارجي. فمن الواضح أن هذه الوثيقة قد أصبحت جزءاً

(١) نصُّ هذه الرسالة أتيح أول ما أتيح، باللغتين الإنكليزية والروسية، كورقة غرفة اجتماعات أثناء الدورة الثانية والخمسين للجنة الفرعية العلمية والتقنية (A/AC.105/C.1/2015/CRP.33).

لا يتجزأ من السيناريو المرجعي للتطور الذي يُتوقع أن يطرأ على العملية الرقابية في المجال قيد النظر. ومن أهم عناصر هذا السيناريو تحقيقُ تطورٍ إيجابي ودينامي في مجال التحليل العملي وحلُّ المسائل المعقدة والحساسة المتعلقة بضمان أمن العمليات الفضائية؛ وهو الأمر الذي من الواضح أنَّ التوصل إليه سيكون بالغ الصعوبة، بل مستحيلاً، ما لم يتم الارتقاء بمستوى الثقة.

٢- ومن الأهمية بمكان أن يتوافر لدى الدول الاستعداد والقدرة على اختيار الوسائل المثلى لتنفيذ التوصيات التي صاغها فريق الخبراء الحكوميين؛ والتي رأى رئيسه، السفير المتجول فيكتور ل. فاسيليف، أنها "تمثل نقطة انطلاق نحو تناول قضايا أمن الفضاء بكل تنوعاتها". وفي هذا الصدد ستتطلب مرحلة تنفيذ التوصيات وتحويلها إلى مجموعات متنوعة من الوظائف الرقابية دعماً صادقاً وفعالاً من جانب الدول الممتثلة في فريق الخبراء الحكوميين ومن جانب المجتمع العالمي بوجه عام، بما في ذلك الأمم المتحدة ذاتها. وستكون هناك أهمية جوهرية لما سيبيده الجميع من مستوى مسؤولية فردية وجماعية في السعي وراء إحراز الأغراض المنشودة.

٣- ويقتضي إرساء نموذج من الثقة، وهو مسألة صعبة تخص الجميع، تحديد قائمة من التدابير المحتمل اتخاذها في هذا المجال علاوة على إنشاء آلية تضمن الانتقال إلى مستوى وضع أشكال وطرائق ووسائل تفصيلية تكفل بلوغ الأهداف المحددة. وتُمثّل المبادئ التوجيهية المتعلقة بضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، وهي المبادئ التي تعكف على وضعها اللجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، الأدوات الكفيلة بتحويل طائفة الأفكار الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين إلى لوائح تنظيمية عملية. ويُفسح نمط تلك المبادئ الفرصة أمام إيجاد مجموعة حلول تتخذ شكلَ وظائف معيارية نوعية. وفي هذا السياق، ينبغي لفتُ الانتباه إلى أنَّ مفهوم الشفافية يقترن في كثير من الأحيان، بسبب وجود أفكار أساسية راسخة، بمجموعة محدودة من الإجراءات التي تخص أنواعاً بعينها من الأنشطة الفضائية، منها توفير معلومات عن السياسات الفضائية الوطنية ووضع ترتيبات لاستقبال مراقبين دوليين في المواقع التي يجري فيها التجهيز لعمليات إطلاق أجسام فضائية وتنفيذ تلك العمليات. إلا أنَّ الشفافية هي في الواقع مزيجٌ من أدوات بناء الثقة. وهذا الاستنتاج مستمدٌ من الجهد المبذول في وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد؛ وهو الجهد الذي أتاح إلقاء نظرة إلى موضوع الثقة من حيث تطوره الدينامي وجميع علاقاته التبادلية الداخلية الدقيقة. وقد دأب الاتحاد الروسي على وضع وتقديم اقتراحات بشأن سبل ووسائل تنظيم

المسائل المتعلقة بكفالة استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد؛ معطياً بذلك دليلاً دامغاً على أن من الممكن حقاً استحداث "تقنية" تكفل أداء المهام المستجدة والعويصة وعلى أن الثقة، التي لا تعدو أن تكون في الوقت الراهن مجرد مفهوم نظري إلى حد كبير، قادرة على أن تصبح العامل الرئيسي في تنظيم أمان العمليات الفضائية. وتستند الاقتراحات الروسية إلى تدابير لازمة ومجدية عملياً يستلزم كلُّ منها، وإن يكن بمقادير متفاوتة، من الدول والمنظمات الحكومية الدولية أن تتقن خبايا العمل في ظروف يسودها قدر أكبر من الوعي والانفتاح فيما يخص تبادل المعلومات.

٤ - والمفاوضات المتعلقة باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، التي يجريها الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد التابع للجنة الفرعية العلمية والتقنية، تتيح منصةً فريدة من نوعها لإيجاد حلول قائمة بذاتها قادرة على أن ترسي أسس نظام متكامل من التدابير التي تضمن أمان العمليات الفضائية. بل إنَّ المبادئ التوجيهية نفسها ينبغي أن تكون قادرةً على إتاحة إمكانية الحفاظ على أمن الأنشطة الفضائية. وخلال العملية التفاوضية، برهن الاتحاد الروسي على أنه شريك يُعوَّل عليه في الحوار وعلى حسن نواياه وتطلعه إلى توفير حوافز مشتركة تكفل نجاح هذا المسعى؛ كما قدّم الاتحاد الروسي مشروع مبادئ توجيهية مترابطة تُعبّر تعبيراً أميناً عن العديد من الجوانب الهامة المتعلقة ببناء الثقة. وهذه الاقتراحات تتسم أساساً بطابع تكنوقراطي وتتناول مواضيع هامة لم يسبق قط أن نوقشت على الصعيد السياسي كيفية تنظيمها. وتمثّل الاقتراحات الروسية، فيما تمثله، شكلاً مركزاً يتضمن كلَّ ما ورد في تقرير فريق الخبراء الحكوميين من أفكار رئيسية تتعلق على نحو واضح باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. وبوجه خاص يتناول مشروع المبادئ التوجيهية الذي قدّمه الاتحاد الروسي في شباط/فبراير ٢٠١٥ ما يلي: ردع ومنع التدخّل الخارجي في تشغيل مرافق البنية الأساسية الأرضية الوطنية الخاصة بالأنشطة الفضائية؛ وحظر استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أغراض عدائية ضد أجسام فضائية أجنبية ومرافق أساسية أرضية أجنبية خاصة بالأنشطة الفضائية؛ واتخاذ إجراءات تكفل القيام، على نحو مأمون ومشروع، بأداء عمليات الإزالة النشطة للأجسام الفضائية غير العاملة في المدار وتدمير الأجسام الفضائية تدميراً متعمداً؛ وتحديد أساليب البدء تدريجياً، على الصعيدين الوطني والدولي، بتقديم إشعارات مسبقة بشأن عمليات الإطلاق الفضائية من أجل تجنّب الاصطدام بأجسام أخرى موجودة في الفضاء الخارجي؛ وتجنّب إحداث أيّ تأثير سلب في الأجسام الفضائية الأجنبية من خلال الوصول غير المأذون به إلى ما تحمله تلك الأجسام من أجهزة وبرامج حاسوبية جاهزة. وبذلك يمكن الإبقاء، على نحو

واضح ومتسق، على سبيل يفضي إلى تحديد جميع السمات الأمنية الهامة المتعلقة بالعمليات الفضائية.

٥- ومن الخيارات الهامة القائمة بذاتها، التي اقترحتها الاتحاد الروسي على المجتمع الدولي في هذا السياق، القيام تحت إشراف الأمم المتحدة بإنشاء مركز موحد للمعلومات المتعلقة برصد الفضاء القريب من الأرض باعتبار ذلك المركز منصة معلومات مصممة تصميمًا رشيداً. وينطلق الاتحاد الروسي من اقتناعه بأن الدعم المعلوماتي للاحتياجات المشتركة في ميدان أمان العمليات الفضائية ينبغي حتماً أن يقع ضمن اختصاصات الأمم المتحدة. وتتضمن ورقة العمل التي قدّمها الاتحاد الروسي (الوثيقة A/AC.105/L.290) العناصر الرئيسية التي يتألف منها مفهوم ذلك المركز. وتصف تلك الورقة أهم الجوانب الجوهرية لخطوات إنشاء وتطوير بنية المركز الهندسية. ومن شأن إجراء دراسة أكثر استفاضة لتلك الجوانب، بالاشتراك مع مكتب شؤون الفضاء الخارجي (فيما يتعلق بقدرات مرافق المكتب المذكور ومكتب الأمم المتحدة في فيينا)، أن يستكمل نسق المركز التقني من الزاوية التشغيلية. ومن شأن التأثير التراكمي الطويل الأجل لتشغيل المركز أن يساهم في بناء الثقة وإرساء علاقات قائمة على الثقة في سياق أنشطة فضائية تتميز بسمات بناءة لا سابق لها.

٦- ويؤثر نشر النظريات الوطنية المتعلقة بالأنشطة الفضائية علاوة على ما يصاحبها من لوائح تنظيمية تأثيراً إيجابياً في توعية المشاركين في الاضطلاع بتلك الأنشطة. وينبغي أن تلقى هذه الممارسة تشجيعاً تاماً في المستقبل. ومن البديهي أن توافر معلومات بشأن اللوائح الوطنية هو أمرٌ يستوفي متطلبات الشفافية. أمّا فيما يخص تأثير تلك المعلومات على تدعيم أسباب الثقة، فإن هذا التأثير ليس واضحاً كل الوضوح: فتوليد أفكار مبدئية عن استخدام الفضاء الخارجي وتنظيم الأنشطة الفضائية، مدعومة بتمحور مفرط حول الذات، والتعبير عن تلك الأفكار في وثائق سياساتية وطنية يقلص تقليصاً شديداً فرص التنفيذ العملي لتدابير بناء الثقة بل قد يقضي تماماً على تلك الفرص. ومن نافلة القول أن التوجّه العقائدي، المنصّب على تحقيق الهيمنة الفضائية، هو أمر يتنافى مع مهمة زيادة الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي؛ وأقل ما يمكن أن يقال عنه في سياق استنتاجات وتوصيات فريق الخبراء الحكوميين هو أنه يبدو أمراً خارجاً عن السياق وجدلياً وغير ملائم.

٧- وتستلزم الاتجاهات المعلنة بشأن إدارة أنشطة الفضاء الخارجي الوطنية بطريقة استنساوية موضوعياً وضع معايير أساسية في مجال القانون والأمن. وقد أبرز الاتحاد الروسي، مسترشداً في هذا الصدد بدوافع ملائمة وبنّاءة، أهمية إجراء مداورات تحليلية سياسية وقانونية مشتركة يوضّح فيها نوعُ المواقف المتأزّمة (تضارب المصالح) التي يشهدها الفضاء الخارجي،

من زاوية المعايير السلوكية والتقنية، والتي تقتضي بحث إمكانية التذرع بحق الدفاع عن النفس وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. فمن المهم توضيح هذه المسائل نظراً لأن أي إجراء تتخذ في الفضاء الخارجي بهدف تعمّد تعطيل أو تدمير أجسام فضائية أجنبية ستكون لها موضوعياً آثار مضاعفة مما سيؤدي بالتالي إلى جعل الوضع خارجاً عن السيطرة. وتتضمن ورقة العمل المعنونة "التوصّل إلى تفسير موحد للحق في الدفاع عن النفس وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، كما يطبق على الفضاء الخارجي، باعتبار ذلك أحد عوامل الحفاظ على بقاء الفضاء الخارجي بيئة آمنة وحالية من النزاعات وتعزيز استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد"، التي قدّمها الاتحاد الروسي إلى لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في شباط/فبراير ٢٠١٥، استعراضاً واسعاً لجوانب إدارة أنشطة الفضاء الخارجي التي من شأنها أن تسهم إسهاماً كبيراً في استحداث فئات تقييم وسمات موضوعية أكثر دقة فيما يخص الإجراءات التي تُتخذ في الحالات التي ينشأ فيها تضارب في المصالح في الفضاء الخارجي (على نحو يراعي طبيعة هذا التضارب وشِدته)؛ وفي توضيح شروط التذرع بحق الدفاع عن النفس حسب انطباقه على ميدان الفضاء الخارجي. ويتمثل القصد من وراء قيام لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ببحث تلك الجوانب في توفير منشور (على نحو يشمل الشروط والفئات التحليلية) من شأنه أن يتيح تصنيف العلامات الدالة على وجود حالات تضارب افتراضية وأنواع تلك الحالات، وفهم تدابير التصدي الواجب اتخاذها على نحو يتناسب مع شتى تلك الحالات. وقد وضع الاتحاد الروسي مشروع مبادئ توجيهية، تحت عنوان "تنفيذ تدابير تشغيلية وتكنولوجية تتعلق بضبط النفس من أجل استباق حدوث أي تطورات مناوئة في الفضاء الخارجي"، تهدف إلى تعزيز استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. ويرمي المخطط المنهجي المقترح في هذه المبادئ التوجيهية إلى التكيف، من حيث السياسات، مع تزايد متطلبات أمان العمليات الفضائية والمساعدة على إحداث تغييرات حادة في التقييم البديهي الذي تجريه الدول بشأن الأنشطة الفضائية المحددة التي يُحتمل أن تؤدي إلى عمليات فضائية تتسبب في نشوء تضارب في المصالح أو حتى في وقوع أحداث مأساوية. وتستجيب هذه المبادرة الروسية استجابةً تامةً للرسالة الرئيسية التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة في تصديره التمهيدي لتقرير فريق الخبراء الحكوميين (الوثيقة A/68/189) حين قال: "من الأهمية بمكان أن تعمل جميع الدول بشكل جماعي على إبقاء [الفضاء الخارجي] خالياً من النزاعات المزعزعة للاستقرار وأن تجعله آمناً ومأموناً ومستداماً على المدى الطويل لصالح البشرية جمعاء". أضيف إلى ذلك أن تقرير فريق الخبراء الحكوميين نفسه يسلط الضوء على أن تدابير الشفافية وبناء الثقة يمكن أن تساعد في بناء الثقة بشأن النوايا السلمية للدول، ويمكن أن تساعد الدول على زيادة درجة التفاهم فيما

بينها، وتعزيز وضوح النوايا، وهيئة الظروف المناسبة لإرساء حالة استراتيجية يمكن التنبؤ بها في الميدانين الاقتصادي والأمني على حدٍ سواء" (الفقرة ٢٠). كما يشير التقرير إلى أنه "فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، من الواضح أنّ من مصلحة جميع الدول أن تتصرف بروح المسؤولية ووفقاً للقانون الدولي عندما تضطلع بأنشطة الفضاء الخارجي، من أجل الحيلولة دون وقوع حوادث مؤسفة ودون تكوين تصورات وتقديرات خاطئة" (الفقرة ٩).

٨- وقد بذل الاتحاد الروسي جهوداً دؤوبة من أجل تشجيع لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية على اتخاذ قرار طال انتظاره بتحديث نهجها، بل واتباع نهج جديد، بغية معالجة البند ذي الأولوية المطروح على جدول أعمالها والمعني بسبل ووسائل الإبقاء على الفضاء الخارجي مخصصاً للأغراض السلمية؛ وذلك من خلال إجراء تحوّل فعلي صوب مناقشة المسائل الهامة التي تخص أمن الفضاء. وفي هذا السياق الجديد، قد يصبح موضوع الدفاع عن النفس في الفضاء الخارجي امتداداً منطقياً لموضوع أمن عمليات الفضاء الخارجي. وعلى ضوء التعليقات الواردة آنفاً، لعلّ من المفيد أن تتولى اللجنة المذكورة مناقشة الأغراض العقائدية الوطنية التي قد تجتذب الانتباه من زاوية ارتباطها بمتطلبات ضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، علاوة على تحديد سبل ووسائل الإبقاء على الفضاء الخارجي مخصصاً للأغراض السلمية. فمن شأن مثل هذه المبادرة أن تتسق كل الاتساق مع الإجراءات ذات الصلة الرامية إلى دعم تدابير الشفافية وبناء الثقة التي تقتضي توضيح مبادئ الدولة وأهدافها المتعلقة بسياسات الفضاء الخارجي.

٩- وقد سلّط فريق الخبراء الحكوميين الضوء على عدة جوانب تتعلق بضمان واستدامة علاقة الارتباط الضرورية لأنشطة الدول بمتطلبات تعزيز تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي؛ وهي المتطلبات التي تمّ من حيث المبدأ تأكيد أهميتها الافتراضية قبل وقت طويل من اعتماد تقرير الفريق، بل وقبل وقت طويل من المناقشات التقنية التي بدأت في عام ٢٠١٢ داخل اللجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة للفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. إلا أنّ ما حدث على وجه التحديد هو أنّ خبراء ينتمون إلى بلدان عديدة (منها بلدان ممثلة في فريق الخبراء الحكوميين) هم الذين أجزوا، داخل الفريق العامل، مناقشات مستفيضة نجحوا خلالها في عدة أمور منها تحديد المعايير التقنية لمصطلحات ومفاهيم عامة، وكذلك أنواع المعلومات التي تؤدي دوراً رئيسياً في تنفيذ تدابير فعّالة ترمي إلى ضمان أمن العمليات الفضائية. وقد كُلف هؤلاء الخبراء بأن يبحثوا وبمحصّوا ويضعوا، عن طريق مضاهاة شتى الممارسات المتبعة في مجال دعم العمليات المدارية، اقتراحات موحدة بشأن أفضل الحلول التشغيلية العملية التي تلقى قبولاً عاماً وتكفل أمن عمليات الفضاء

الخارجي. وقد أظهرت الممارسة العملية أن هذه المهمة يمكن أداؤها بفضل توافر الخبرات والنوايا الحسنة. وبذلك أصبح من الممكن في عدة حالات استبانة السمات التشغيلية المشتركة التي تتسم بها النهوج المتبعة حيال تنظيم بعض الجوانب المتعلقة بضمان أمان عمليات الفضاء الخارجي التي تناظر التوصيات ذات الصلة التي صاغها فريق الخبراء الحكوميين والتي تثيري أيضاً تلك التوصيات بعناصر وتفصيل إضافية هامة. وبوجه خاص كان هناك توافق في الآراء على التسليم بأن من الأجدى بكثير، من أجل ضمان أمان تخليق الأجسام الفضائية في المدارات على نحو يحول دون اصطدامها فيما بينها، توفير معلومات التقويم الفلكي التي تعطي وصفاً كاملاً للمحتويات وتبيّن في الوقت ذاته مسار حركة الأجسام الفضائية؛ وذلك بدلاً من توفير المعلومات التجميعية المتعلقة بالمسار الراهن للحركة والمناورات المقرر إجراؤها (على النحو المذكور في الفقرة ٤٢ من تقرير فريق الخبراء الحكوميين (الوثيقة A/68/189)). كما وضع الخبراء مشروع مبادئ توجيهية تتعلق بالتدابير التي يمكن أن تفضي إلى زيادة دقة عملية تتبع الأجسام الفضائية. وتعبّر هذه المبادئ التوجيهية عن الحاجة إلى وضع واستخدام طرائق جديدة لزيادة دقة القياسات والمعلومات المدارية؛ مع توسيع نطاق الشبكة القائمة المختصة برصد الأجسام القريبة من الأرض، وتجميع بيانات مستقاة من مصادر مختلفة وتقييم عوليتها. ومن ثم درست الوسائل الكفيلة بالتغلب على هذه المشكلة دراسة عميقة ومثمرة؛ علماً بأن تلك الوسائل لا تقتصر على عمليات تبادل المعلومات المتعلقة "بالبارامترات المدارية الأساسية للأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي" التي شدّدت عليها الفقرة ٣٩ من تقرير فريق الخبراء الحكوميين. أمّا الحالات التي يمكن فيها لبعض الأفكار الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين والأفكار التي تستند إليها الحلول التي يجري البحث عنها في سياق ضمان أمان العمليات الفضائية أن تتشابه لكن دون أن تتطابق تماماً بل قد تتعارض إلى حد ما فهي حالات ينبغي أن تعالج معالجةً جدليةً؛ بمعنى أن الدوافع الصحيحة قطعاً التي تقف وراء توصيات فريق الخبراء الحكوميين لا تحول دون البحث عن أفضل الحلول التشغيلية بل تشجّع على البحث عن تلك الحلول.

١٠- والواقع هو أن تقرير فريق الخبراء الحكوميين يؤكد أحد الخطوط السياسية الأساسية المتمثلة في تفادي التدمير المتعمد لأي مركبة فضائية تخلق في مدارها أو المراحل المدارية لمركبات الإطلاق وغير ذلك من الأنشطة الضارة التي تولّد حطاماً يعمّر طويلاً؛ حسبما جاء في المبادئ التوجيهية لتخفيف الحطام الفضائي الصادرة عن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. ومن أجل المضي في تطوير ذلك الخط السياسي الأساسي المشار إليه آنفاً لا بدّ أن يكون هناك سعي حثيث، حيثما لزم، إلى وضع



الإجراءات التنفيذية لتلك العمليات التي ستستند إلى المسؤوليات المتصورة بوضوح وستتضمن ما يلزم من إجراءات تكفل الأمان ومن ثم تشمل جميع التدابير المنهجية الضرورية. وقد طرح الاتحاد الروسي مشروع المبادئ التوجيهية التي تستوفي تماماً متطلبات الإدارة المسؤولة في هذا الميدان: "طرائق تأكيد الأسس المهمة جوهرياً اللازمة لمعالجة واستيفاء متطلبات الأمان التي تتعلق، في الحالات القصوى، بإجراء عمليات تفضي إلى تدمير أجسام فضائية موجودة في المدار"؛ و"إدماج وصون مفهوم وظيفي متداخل ومشارك بشأن أمان عمليات إزالة أجسام فضائية، وخاصة الأجسام غير المسجّلة، من المدار وتعهد تدميرها، وبشأن تحديد الخطوات الإضافية التي تكفل ذلك الأمان". وتجسّد المبادرات الروسية نهجاً يتسم بروح المسؤولية حيال وضع ما يلزم من لوائح في هذا الميدان. وتختلف تلك المبادرات اختلافاً جوهرياً عن النهج الواردة في النسخة الحالية من مشروع مدونة قواعد السلوك بشأن أنشطة الفضاء الخارجي التي تتسم بقدر خطير من الغموض يعود إلى الرغبة في توفير شكل من أشكال الأسباب المشروعة لاتخاذ إجراءات قسرية تجاه أجسام فضائية أجنبية، بما في ذلك تدميرها.

١١ - وأشارت الفقرة ٦ من تقرير فريق الخبراء الحكوميين إلى وجود "قلق متنامٍ من تزايد الأخطار التي تهدد القدرات الفضائية الحيوية خلال العقد المقبل نتيجة الأخطار الطبيعية والأخطار الناجمة عن الأنشطة البشرية، والتطوير المحتمل لقدرات مدّرة ومعطّلة لأنشطة الفضاء الخارجي". ولا بدّ في هذا الصدد من الانتباه إلى الأخطار التي تهدد تشغيل الأجسام الفضائية والعمليات المدارية نتيجة لإجراءات يمكن أن تلحق أضراراً ببيئة الفضاء. ومن هذا المنطلق قدّم الاتحاد الروسي مشروع مبادئ توجيهية عنوانه "منع إدخال تعديلات خطيرة على بارامترات بيئة الفضاء نتيجة لتغييرات متعمّدة"؛ ويرمي ذلك المشروع إلى تشديد الرقابة في هذا الميدان الهام جداً لأمان العمليات الفضائية؛ وذلك استناداً إلى اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى، وهي الاتفاقية التي دخلت حيز النفاذ في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨.

١٢ - وترتبط توصية فريق الخبراء الحكوميين بضرورة تقديم إخطارات مسبقة بإطلاق المركبات الفضائية (الوثيقة A/68/189، الفقرة ٤١) ارتباطاً رئيسياً بأحكام مدونة قواعد سلوك لاهاي لمنع انتشار القذائف التسيارية. إلا أنّ الاتحاد الروسي نظر إلى تلك التوصية نظرة أعرض؛ خاصة من زاوية ما تنطوي عليه من فوائد فيما يخص أولاً المساعدة على حصر حالات تسجيل عمليات الإطلاق، وفيما يخص ثانياً ضمان أمان التحليق أثناء مراحل الإطلاق المدارية. وقد اتخذت ممارسة الإخطار المسبق، وما زالت تتخذ، أشكالاً متعددة.

لذا ينبغي المضي في بحث المسائل المتعلقة بسبل ووسائل تبسيط هذه الممارسة وإضفاء الطابع الرسمي عليها. وفيما يخص أمان التحليق وضع الاتحاد الروسي، بعد تحليل وفحص القيمة الحقيقية للقاعدة المحتملة المعنية ولغرضها وشروط تطبيقها، نهجاً منظماً كل التنظيم وعقلاً منطقياً تماماً من أجل ضمان أن يتطور الوضع، من خلال عملية تدريجية، على نحو يجعل من الممكن فعلاً تصميم مخطط إطلاق مأمون. ويرد هذا النهج في مشروع المبادئ التوجيهية المعنون "التوصّل إلى فهم أساسي ووضع نهج عملية بشأن التمكن، أثناء مرحلة إعداد عمليات الإطلاق وإجرائها، من استبانة احتمالات اقتراب أجسام مطلقة جديدة من أجسام موجودة فعلاً في الفضاء القريب من الأرض".

١٣- وتزداد أهمية الحفاظ الواجب على الممارسة الدولية المتمثلة في تسجيل الأجسام الفضائية ومواصلة تحسين نوعيتها. ومن الواضح أن بناء الثقة في الأنشطة الفضائية، ثم بقدر ما ضمان أمان العمليات الفضائية، يتوقّفان على فعالية حسم تلك القضايا. فبدون الانضباط في تسجيل الأجسام الفضائية سيتعذر الاستمرار في تحسين المستوى العام لأمن الفضاء. ويشير اعتماد قرار الجمعية العامة ١٠١/٦٢ المؤرّخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى الحاجة إلى تطوير ممارسة التسجيل. وبذلك يمكن أن يقال إن هناك إدراكاً راسخاً لهذا الأمر؛ كما يبدو أن الأهداف المنشودة محدّدة بوضوح. إلا أن هناك عنصراً أساسياً غائباً، ألا وهو توفّر آلية تكفل بلوغ الأهداف. لذا لم يُحرز تقدّم حقيقي في حسم تلك القضايا. ومن شأن مشروع مبادئ توجيهية قدّمها الاتحاد الروسي، ضمن ورقة عمل معنونة "الاعتبارات المتعلقة بطرائق تعزيز التفاهم بشأن المسائل المتصلة بالنهوض بالممارسات المتّبعة في تسجيل الأجسام الفضائية بالنظر إلى ضرورة ضمان أمان العمليات الفضائية"، أن يتيح الانتقال من حالة الركود الراهنة إلى حالة الفعل وأن يفتح آفاقاً إيجابية مؤكدة تبشّر بتحسين ممارسة التسجيل. وفي إطار السياق العام للتغيرات الإيجابية المتوقعة أن تطرأ على تسجيل الأجسام الفضائية، لعلّ من الملائم إيجاد طريقة عملية تكفل إمكانية الاطلاع على السجلات الوطنية للأجسام الفضائية؛ حسب المنصوص عليه في تقرير فريق الخبراء الحكوميين.

١٤- ويفترض الاتحاد الروسي أن من الممكن والملائم، في إطار مناقشات أخرى تُجرى في سياق نظام أمان العمليات الفضائية الذي يتم وضعه حالياً، إيلاء الاهتمام بتوضيح النهج المشتركة إزاء تنفيذ التوصيات المذكورة في الفقرتين ٤٣ و ٤٤ من تقرير فريق الخبراء الحكوميين بشأن الإخطار عن عمليات إعادة الدخول الخارجة عن السيطرة ورصد تلك العمليات، وكذلك الإخطار في حالات الطوارئ.

١٥- ويعلق الاتحاد الروسي أهمية كبيرةً على وضع مجموعة مبادئ توجيهية بشأن ضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد؛ والهدف الذي ينشده الاتحاد الروسي من وراء ذلك هو ضمان أن يحقق نظام أمان العمليات الفضائية الجاري تطويره حالياً أقصى ما في وسعه. لذا قدّم الاتحاد الروسي مشروع مبادئ توجيهية عنوانه "إنشاء أطر معيارية وتنظيمية تكفل تنفيذ المبادئ التوجيهية على نحو فعال ومستدام والأنشطة اللاحقة المتعلقة باستعراضها وتعزيزها". والقصد من هذه المبادئ التوجيهية هو ضمان أن تكون الدوافع وراء تطبيق أحكام تلك المبادئ التوجيهية واحتمالات المضي في تعزيزها دوافع واضحة وبنّاءة سواء على الصعيد الوطني أو داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٦- ونظراً لما تتسم به تدابير الشفافية وبناء الثقة من طابع متنوع اقترح الاتحاد الروسي، جنباً إلى جنب مع المشاركين الرئيسيين في اقتراح نص قرار الجمعية العامة ٣٨/٦٩، ألا وهما جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية، أن يُعقد أثناء دورة الجمعية العامة السبعين اجتماعٌ مشتركٌ للجنة الأولى والرابعة من أجل "التصدّي للتحديات المحتملة أن تواجه أمن الفضاء واستدامته"؛ وقد أُدرج هذا المقترح في منطوق القرار المذكور.